

حديث المساء

توسل . . .

أما المتسولون فهم الجامعيون ، وأما الذى تبتغى إليه الوسيلة فهو وزير التقاليد ! وأما الوسيلة نفسها فمجلس الجامعة ! ولست أدري أهو مجلس الجامعة كاملا ، أم هو مجلس الجامعة مختصرا . ولكن الذى أعلمه أن فريقا من الجامعيين يتوسل بمجلس الجامعة كله أو بعضه إلى وزير التقاليد ، ليرفع عنهم ثقلا يجدون ألمه في نفوسهم ، ويودون لو استطاعوا أن يخلصوا منه ، وهم في أكبر الظن مضطرون إلي احتماله إذا لم يرفع عنهم ما يلقون فيه من ألم الضمير .

زعموا أن النظام الجديد في الجامعة يخرج الأساتذة المساعدين من مجالس الكليات ، ومن مجلس الجامعة أيضا ، ولا يأذن لهم بالبقاء في مجالس الكليات ، إلا أن ينهضوا بتعليم مائة لا أستاذ لها ، فهم حينئذ يقومون مقام الأساتذة ذوى الكراسي ، فيحتلون أماكنهم في مجلس الكلية ، حتى إذا عين لمادة من هذه المواد أستاذ ، أخذ مكانه في المجلس ، وأخرج الأستاذ المساعد منه مشكورا أو غير مشكورا قالوا وأريد تنفيذ هذا النظام في إحدى الكليات ، فإذا كثرة المجلس مصرية ، وكلها تتألف من أساتذة مساعدين ، وإذا الأجانب الذين يشغلون مناصب الأساتذة ذوى الكراسي قد انقضت آجال أعمالهم ، وزهدوا في تجديد عقودهم ، وإذا مجلس الكلية سيتألف من ثلاثة أساتذة ، أحدهم مصري ، والآخران أجنيان ، قالوا : ففكرت الجامعة وقدرت ، وأرادت أن تفسر القانون تفسيراً معقولا فيه شيء من السعة ، ووجدت عند قلم القضايا ما سوغ لها هذا التفسير وظهر أن أكثر هؤلاء الأساتذة المساعدين يعلمون مواد الأساتذة لها ، وإذا فهم يستطيعون أن يأخذوا ، أو أن يحتفظوا بأماكنهم في مجلس الكلية ، وأن كان مجلس الجامعة محرما عليهم . ولكن هذا التفسير الذى وسع الأساتذة المساعدين كلهم في هذه الكلية ، ضاق باثنين ، وبأثنين ليس غير ، فرد هذان الأستاذان إلى حيث يريد لهما النظام الجديد ، ونزلا في الواقع إلى طبقة المدرسين الذين يعلمون ، ولكنهم لا يقضون ولا يستشارون في أمور الكلية ، وشق هذا على إخوانهما وأكبر الظن أنه لم يشق عليهما هما ، ففكر الإخوان أيضا وقدروا ، وانتهى بهم التفكير والتقدير إلى أن يتخذوا مجلس الجامعة وسيلة عند الوزير ، لعله يستعمل حقه القانوني ، فيأذن لهذين الأستاذين في أن يبقيا حيث كانا، ويرفع عنهما وعن إخوانهما ثقل هذه الفرقة التي لا تلائم كرامة العلم ، ولا تلائم ما يحسن أن يكون بين الزملاء من شعور واضح جلى بالتكافؤ في الحقوق والواجبات .

قالوا ، وسيعرض الأمر على مجلس الجامعة ، والمرجو أن يرى مجلس الجامعة فيه رأى

مجلس الكلية ، والمرجو ألا يرى رئيس الجامعة الأعلى فيه خروجاً على التقاليد ، ولا شذوذاً على النظام ، ولا مخالفة لأصل من أصول الدين ، وأن يتفضل فينزل للجامعيين على ما يريدون. وقد لاحظنا من قبل ذلك أن هذا التعديل الذى أدخل على نظام الجامعة ، كان بعيداً كل البعد عن أن يلائم منفعة الجامعة ، وعن أن يلائم كرامتها ، وعن أن يلائم الكرامة التى تجب المصريين أنفسهم فى بلادهم ، فكثرة هؤلاء الأساتذة المساعدين مصرية ، والذين شرعوا النظام القديم للجامعة تعمدوا أن يجعلوا هؤلاء الأساتذة المساعدين أعضاء فى مجالس الكليات ، وأن يبيحوا لهم تمثيل كلياتهم فى مجالس الجامعة ، وأن يبيحوا لهم النهوض بأعمال الوكلاء فى الكليات وكان الذى دفعهم إلى ذلك أمرين : أحدهما أن المصري أعلم بحاجات بلاده فى التعليم ، وأعلم بمناهج بلاده فى الإدارة من الأجنبي الطارئ الذى لا يقيم فيها إلا قليلاً ثم يعود إلى جامعته التى جاء منها ، فلا بد إذا لمنفعة الجامعة من الناحيتين التعليمية والإدارية ، من أن يشترك الأساتذة المساعدون فى مجالس الكليات ، ومجلس الجامعة ، ليشرفوا بعض الشئ على أعمال الجامعة وليبصروا زملاءهم الأجانب بما يحتاجون إلى أن يبصروا به من الشؤون المصرية الخاصة ، ثم ليأخذوا عن هؤلاء الأساتذة من التقاليد الجامعية الأجنبية ما قد يكون الخير فى أن يأخذ عنه ، ودلت التجربة على أن الذين شرعوا النظام القديم ، كانوا موفقين كل التوفيق ، فلولاً هؤلاء الأساتذة المساعدون ، لما استطاعت الجامعة أن تخطوا خطوة واحدة إلى الأمام .

وما رأيك فى جماعة من الأساتذة الأجانب لا عهد لهم بمصر ، ولا علم لهم بشؤونها ، ولا حظ لهم من لغة أهلها ، ولا قدرة لهم على فهم نظمها الإدارية المعقدة ، ما رأيك فى هؤلاء الناس يؤتى بهم من أوروبا ثم يقال لهم فجأة هلم تلقوا هذه الجامعة ، فانهضوا فيها بأمر التعليم والإدارة والمال جميعاً ، لقد هم هؤلاء الأساتذة أول الأمر أن يشغلوا أنفسهم بالأمر الإدارى والمالى ، فضج مدير الجامعة ، وضج وزير المعارف ، واضطربت الأمور اضطراباً شديداً وساءت الصلة بين الأساتذة والإدارة ، وأخذ سوء الصلة هذا يشتد حتى كان ما كان فى بعض الكليات من إلغاء بعض العقود ، وصرف بعض العمداء إلى آخر ما لا حاجة إلى إعادة ذكره الآن .

والأمر الثانى الذى فكر فيه الشارعون للنظام القديم ، هو أن الجامعة مصرية ، وأن مصر تسعى إلى الاستقلال ، وأن طبيعة الاستقلال تقتضى أن يشترك المصريون بالفعل فى إدارة شؤونهم ، فكانت الكرامة المصرية إذا تريد أن يشترك المصريون اشتراكاً قوياً فى تدبير أمور الجامعة على اختلافها ، وأعود فأؤكد أن الجامعة لم تجن من اشتراك المصريين فى إدارتها إلا خيراً ، بل إن الجامعة إن كانت قد ارتقت حقاً فى هذه الأعوام الأخيرة الماضية ، وأثبتت لنفسها

شخصية جامعية ، وتقدمت واسعة في تمصير التعليم العالي ، فذلك بفضل هؤلاء الأساتذة المساعدين وبفضلهم وحدهم في أكثر الكليات ، فكيف خطر لسادة اليوم ، أن يجزوا هؤلاء الأساتذة بهذا الجحود والمنكر .

نعلم أن كلية الطب شكت من أن مجلسها كان ضخم العدد جدا ، لكثرة الأساتذة المساعدين فيها ، وأن عميد هذه الكلية صاحب السعادة الدكتور على باشا إبراهيم ، جد في أن يقلل عدد الأساتذة المساعدين في مجلس كليته ، ولكنه لم يوفق ، لأن القانون القديم لم يكن يحتمل في هذا تأويلا ، ولأن الجامعة كانت ترفض أن يمس هذا القانون يمثل هذا التعديل ، فهل لنا أن نفهم أن ميل كلية الطب إلى أن يتخفف مجلسها من الأساتذة المساعدين كلهم أو أكثرهم ، هو الذى أبعد الأساتذة المساعدين عن مجالس الكليات؟ ونعلم أن الأساتذة الأجانب كانوا يضيقون بزملائهم المصريين ، بل كان منهم من ذهب في هذا الضيق إلى حد الشكوى ، فهل نفهم أن ضيق الأجانب بالمصريين كان من الأسباب التى أبعدت الأساتذة المساعدين عن مجالس الكليات ، وكثرة هؤلاء الأساتذة المساعدين مصرية بالمعنى الحديث ، أي مصرية تحرص على الكرامة المصرية ، والعزة المصرية ، وتكره كل شيء يغلو في بسط السلطان الأجنبي وهى ديمقراطية تنكره كل شيء يضيق حدود الديمقراطية في الجامعة ، وهى لهذا كله كانت تقف مواقف لا يرضى عنها الأجانب ولا سادة اليوم ، فهل نفهم أن لهذه الميول الاستقلالية الديمقراطية التي يمتاز بها الجامعيون والمصريون أثرا في إبعاد الأساتذة المساعدين عن مجالس الكليات .

يظهر أن هذه الأسباب كلها مجتمعة ، هي التي دفعت وزير التقاليد إلى أن يحدث في قانون الجامعة هذا التعديل الذى يكف اليد المصرية قليلا أو كثيرا عن شئون الجامعة ، والذى يبسط على الجامعة سلطان الحكومة من جهة ، وسلطان الأجانب من جهة أخرى ، والذى يلقي على طائفة من شباب العلماء المصريين شيئا من الذلة ، كان ينبغى ألا يلقي عليهم لأن حياتهم كلها تجعلهم خليفين أن يكونوا أجراء ، والذى انتهى بمجلس الكلية من الكليات إلى أن يتوسل بمجلس الجامعة عند وزير التقاليد ليرد عليه عضوين أخرجا منه . وهما من خير أعضائه ، ومن المحقق أن الكليات الأخرى تود لو استطاعت أن تسير سيرة هذه الكلية ، فتتوسل . إلى الوزير في أن يبقى أعضائها المصريين ، وأنا واثق كل الثقة بأن التجربة ستثبت من طريق لا تقبل الشك ، أن تعديل القانون من هذه الناحية ، كان إسرافا في الخطأ ، وستضطر الجامعة إلى أن تلج في أن يرد القانون إلى ما كان عليه ، ولكن من الذى يضمن أن تتصل التجربة ، حتى يظهر فساد هذا التعديل ، ونظام الجامعة الجديد كله رهين ببقاء الوزارة القائمة؟ . وهل الوزارة القائمة منذ الآن إلا سحابة

صيف؟ .

ما كان أجدد الجامعيين أن يريحوا أنفسهم من هذا التوسل الذي لا حاجة إليه .

طه حسين

كوكب الشرق، ٢٧ مايو ١٩٣٣ .